مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية – جامعة بابل

مآخِذُ العُلماءِ النَّحْوِيِّينَ على الزَّجَّاجي من خلالِ كتابِ شَرْحِ المُغْنِي في النَّحو للمَيْلاني

(ت٨١١هـ)- دراسة تحليلية

م.م علاء أحمد زغير خليف
وزارة التربية / مديرية تربية بابل

Grammarians' Objections to Al-Zajjaji through the Book Sharh Al-Mughni fi Al-Nahw by Al-Milani (d. 811 H) -(an analytical study)

Asst. Lec. Alaa Ahmed Zugair Khleif
Ministry of Education/Babylon Directorate of Education
Laa813220@gmail.com

ملخص البحث:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، والصَّـلاةُ والسَّـلامُ على اشـرفِ الخلقِ والمُرسَـلينَ ، محمدٍ بن عبدالله ، وعلى آلهِ الطَّيّبينَ الطَّاهرين ، وصحبهِ الأخيارِ المنتجبينَ وبعد:

إنَّ علم النَّحو هو عِمادُ العربيَّةِ وثباتُها ، اعتنى به علماؤنا القدامى عناية في غاية الدقة والاهتمام ، من أبرزهم الخليل وسيبويه والكسائي والفرَّاء والأخفش وغيرهم ، حتَّى حفظوه في كتبهم ومجالسهم.

إنَّ الهدف الأسـاس من هذا البحث هو التَّوسُّـعُ في ميدانِ هذا العلمِ الوافِر (علم النَّحو) فوقعَ الاختيارُ على أحدِ الكتب النَّحويَّة لأحدِ العلماء المتأخرين وهو بدر الدِّين الميلاني (ت٨١١هـ) في كتابه (شرح المغني في النَّحو) ، فاخترنا دراسة المآخذ النَّحويَّة للعلماء النَّحويين على الزَّجَّاجي التي نقلها الميلاني في كتابه؛ وتحليلها وتفحَّصـها وتمحيصـها والتحقق منها من خلال الرجوعِ إلى الكتب النَّحويَّة للعلماء النحويين المعترضـين على الزَّجاجي وموقفهم من ذلك ، ومقارنتها بما هو منقول عنهم ضـمن الاعتراض النحوي لكشف الحقيقة لذلك المأخذ.

ووفقًا لطبيعة الموضوع اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب وطبيعة التعامل مع المآخذ والاعتراضـات النَّحويَّة ، وأشـارت النتائج إلى أنَّه ليس كلُّ ما ذُكِرَ عنِ الزَّجاجي صحيحًا ، أو كُلّ ما أؤخِذَ عليه دقيقًا ، فقد يكونُ فَهمًا من قِبَلِ المُعارِض ليس إلَّا.

تمَّ تقسـيم البحث على مبحثين يسـبقهما تمهيد تضـمَّن حياة الميلاني ومنهجه في شـرح كتابه ، ثُمَّ شـمل المبحث الأول مسـائل في المقدمات النحوية وما فيها من مآخذ واعتراضـات قدَّمها النحويون على الزَّجاجي ، وتناول المبحث الثاني مسـائل في

المرفوعات ، وذُيِّل البحثُ بنتائجَ كانتْ ثمرة البحث وما خرج فيه ، ثمَّ قائمة المصـــادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: الميلاني ، مآخذ ، مقدِّمات نحوية

Abstract :

Praise be to Allah , Lord of the Worlds , and peace and blessings be upon the most honorable of creation and messengers , Muhammad bin Abdullah , and upon his pure and good family , and his chosen and virtuous companions. And after:

The science of grammar is the pillar and stability of the Arabic language. Our ancient scholars paid great attention to it with the utmost care , the most prominent of whom were Al-Khalil , Sibawayh , Al-Kisa'i , Al-Farra' , Al-Akhfash and others , to the point that they preserved it in their books and gatherings.

Since the main goal of this research is to expand in the field of this abundant science (Grammar) , the choice was to study one of the grammatical books of one of the later scholars , Badr Al-Din Al-Milani (d. 811 AH) in his book (Sharh Al-Mughni fi Al-Nahw) , so we chose to study the grammatical objections of the grammarians to Al-Zajjaji that Al-Milani transmitted in his book; And analyzing , examining , scrutinizing and verifying it by referring to the grammatical books of the grammarians who objected to Al-Zajjaji and their position on that , and comparing it with what was transmitted from them within the grammatical objection to reveal the truth of that objection.

According to the nature of the subject , we followed the descriptive analytical approach that is consistent with the nature of dealing with grammatical objections and outlets , and the results indicated that not everything mentioned about Al-Zajjaji is correct , or everything that was taken against him is accurate , as it may be an understanding by the opponent only. The research was divided into two sections , preceded by an introduction that included Al-Milani's life and his method in explaining his book. Then the first section included issues in grammatical introductions and the objections and criticisms that grammarians presented against Al-Zajjaji. The second section dealt with issues in the nominative cases. The research was concluded with results that were the fruit of the research and what it produced , then a list of sources and references.

Keywords: Al-Milani , Objections , Grammatical introductions

المقدّمة

إنَّ الحمدَ لله نحمدُهُ ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيّئات أعمالنا ، مَن يهدِهِ اللهُ فلا مُضلَّ له ، ومَن يُضلِلْ فلا هاديَ له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريكَ له ، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله ، صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

اهتمَّ العلماءُ النَّحويونَ القدامى باللغةِ العربيَّةِ و واعتنوا بها عِنايةً كبيرةً؛ لأنَّها لُغةُ القرآنِ الكريم ، الذي يمثِّلُ ميزانها القويم ، فارتشفوا ضَرَبَ العربيَّةِ من أفواهِ العربِ الأقحاح بمخالطتهم ومجالستهم ، وأثبتوا ذلك بتدوينهم لها.

قام الباحث بدراسةِ المآخذ النحوية للعلماء النحويين لآراء أبي القاسم الزَّجاجي في كتاب شرح المغني في النَّحو لبدر الدين الميلاني ، وتوثيق تلك المآخذ وتوضيحها وتحليلها مقارنةً بكتب العلماء التي ذُكرَت فيها المسائل من أجل التأكد من صحَّتها ونقلها بشكل سليم ، فشمل البحثُ على مقدّمة وتمهيد يتبعهما ثلاثة مباحث ، فكان التمهيد بعنوان (محمَّد الميلاني حياتُهُ ومنهجهُ في شرحه) ، ثُمَّ تناولتُ في المبحث الأول : (مآخذ العلماء النحويين في المقدَّمات النحوية) ، وتضمَّن المبحث الثاني:(مآخذ العلماء النحويين في المرفوعات) ، وشمل المبحث الثالث:(مآخذ العلماء النحويين في المشتقات) وخُتِمَ البحثُ بالنتائج التي توصَّل إليه البحث.

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على محمدٍ وآله الطيبين الطاهرين.

التمهيد

محمَّد الميلاني حياتُهُ ومنهجهُ في شرحه

خلتْ كتُبُ التراجُم والطَّبقات على الرَّغم من كثرتها وتنوعها والافتنانِ في التأليف فيها افتناناً لم تبلغْهُ أُمَّةٌ حتَّى اليوم سعةً وعُمقاً من ترجمةٍ للمؤلِّف سوى ما كتبَهُ هو عن نفسه في الشَّرح وتناقلتْهُ كُتُب التَّراجُم والطَّبقات[١] سَأُفَصِّلُ القولَ فيها فيما يأتي :

١- اسمُه ولقبُه ونسبُه :

اتفق المؤرَّخون على اسمِهِ واسمِ أبيه ، (محمد بن عبدالرَّحيم) [٢] ، بيد أنَّهم اختلفوا في اسم جدِّهِ ، فمنهم من قال: إنَّه (محمد) [٣] ، ومنهم من قال : إنَّه (حُسَين) [٤] ، ولقبه

(بدر الدِّين) [٥] ، وأمَّا لقبُهُ فالنحويُّ [٦] نسبة إلى اشتغاله بالنحو ، والشافعيُّ [٧] نسبة إلى مذهبه ، وأشارتْ كُتُبُ التَّراجُم وما دُوِّن في الشَّرح إلى أنَّهُ (العُمَريُّ الميلاني) [٨].

٢- وفاته :

اتفق المؤرِّخون على وفاته في سنة (٨١١هـ) [٩].

٣- منهجه في الشَّرح:

الميلاني هو من العلماء المجهولين ، الذين ضـــنّت كتب التراجم والطبقات الحديث عنه والتعريف به ، ولقد شـــقَّ لنفســـه في شـــرحه منهجاً ســـار عليه ، وكان أكثر ميلا إلى الاختصـــار والتحديد ، وقد اهتم بالحدود النحوية لغة واصـــطلاحاً ، متبعا بذلك ما قســـمه اســـتاذه الجاربردي ، وذكره في بعض الأحيان آراء النحويين ، واســـتشـــهاده بالقرآن الكريم وقراءاته ، والاحتجاج بالحديث النبوي الشـــريف والآثار ، وكذلك اســـتشـــهاده بالشـــعر ، وأقوال العرب وكلامهم ، وكان يميل إلى المدرسة البصريَّة ، ومع ذلك لم يتعصّب لآرائهم ، ومن جانب آخر نراه يختار بعض آراء الكوفيين وغيرهم.

المبحث الأول

مآخذ العلماء النحويين في المقدَّمات النَّحوية

١- أقسام الكلام:

بدأ الزجّاجيّ هذا الباب بقوله : (أقسام الكلام ثلاثة : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ جاء لمعنىً) [١٠].

ردَّ ابن عصـفور رأيَ الزجاجي؛ لأنَّه لم يُوضِّـحِ المقصـودَ من الكلام وفقَ ما ذكره؛ فقال: ((أقسام الكلام مضافٌ ومضاف إليه ولا يعلم المضاف من حيث هو مضاف حتى يعلم ما أضـــيف إليه)) [١١] . ثُمَّ علَّلَ ابن عصـــفور لذلك ؛ لأنَّه يرى أنَّ الأصـــل ذكر مفهوم الكلام ثمَّ الشـــروع في ذِكرِ أقســـامه فقال: ((كان ينبغي أن يُبيّنَ ما أرادَ بالكلامِ وحينئذٍ يأخذ بعد ذلك في تبيينِ أقسامه)) [١٢].

وما أورده ابن عصـــفور ليس فيه وجهٌ؛ وذلك لأنَّ الزّجاجي قد ســـار على نهج النحويينَ قبله ، ومنهم ســـيبويه الذي ذكر في كتابه أنَّ : ((الكلِمَ: اســـمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ جاء لمعنى...)) [١٣]. وبالطريقة نفســـها لم يبيّن ســـيبويه المراد من معاني (الكَلِم) ، وهذا هو منهج النحويين ، ومنهم المبردُ [١٤] وابنُ السَّـرَّاج [١٥] ، وأبو علي الفارســـي [١٦] وغيرهم [١٧] إذ يكتفون باللفظ المفيد دون معانيه [١٨] ، أو الإشـــارة إليه ، ويدلُّ على ذلك هو اعتذارُ ابنِ عصـفور من أبي القاسـم الزَّجاجي وما وجَّهَ إليه من نقدٍ في أسـلوبه؛ فذكر أنَّ أبا القاسـم

يُريد بالكلام هو ذلك: ((وآخر كلمة من المركب المفيد في هذه الحالة هو ما يسميه أبو القاسم الكلام، فقد اتفق النحويون على تسميته بالكلام. ألا ترى أن النحوي يتكلم فقط عن شروط آخر الآية، وليس عن أحكام الإشارة، ولا عن غير ذلك من الألفاظ، بحجة أنه لم يوضح معنى الألفاظ التي يريد إليها. يشير. تعتاد على ذلك من خلال الكلمات.)) [١٩].

والرأيُ ما ذهب إليه الزجاجي؛ لأنَّه تكلَّم بحدود ما رسمه سيبويه مِنْ أصول النحو حتى نقلها عنه النحويون عامَّتهم.

٢- حَدُّ الإسم:

عرَّف النحويون الاسم وحدُّوه بحدودٍ عدّه ، ومنهم الزجاجي فقال:((فالاسمُ ما جازَ ان يكونَ فاعلًا ، أو مفعولًا ، أو دخلَ عليه حرف من حروفِ الخَفْض ، نحو: رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك)) [٢٠].

إنَّ ما ذكره الزجاجي في حدِّه للاسم لم يكن مخصَّصا بوجه واحد؛ إذ جعله عامًّا شاملًا ، وهذا مما لا يجوز في الحدود ، إذ لا بُدَّ أن يكون الحدُّ مخصَّصًا محدَّدًا ، ألا ترى أنَّ هناك من الأسماء ممَّا لا تكون فاعلًا ، ولا مفعولًا ، ولا يجوز أن تُخفض بحرف جرٍّ؛ نحو (عوض) ، و (جَيْر) ، و(أيمُن الله) وغيرها.

عقَّبَ ابنُ عصفور على كلام الزجاجي ، ووصفه بالفساد؛ فقال:((وهذا الحدّ الذي حدَّ به الاسم فاسد؛ لأنَّه ليس بجامعٍ؛ ومن شرطِ الحدِّ أن يكونَ جامعًا لأنواعِ المحدود)) [٢١]، واستدلَّ لرأيه إذ قال:((والدليل على أنَّه ليس بجامعٍ أنَ (أيمُن) التي هي في مذهبنا اسمٌ مفرد لا تُستعمَل إلَّا في القسَم مبتدأةً ، ولا يدخل عليها حرفُ الجرِّ ، ولا تكون فاعلةً ، ولا مفعولةً)) [٢٢].

ووافق ابنُ السيد البطليوسي ابنَ عصفور في رأيه ، ولم يصحِّح ما ذهب إليه الزجاجي؛ فقال ((وأمّا تحديدُ الاسمِ بأنَّهُ ما جازَ أن يكونَ فاعلًا ، أو مفعولًا ، أو دخلَ عليه حرفٌ من حروفِ الخفضِ لا يصحُّ على الإطلاقِ؛ لأنَّا لا نجد من الاسماء ما لا يكون فاعلًا ، ولا مفعولًا ، ولا يدخلُ عليه حرفٌ خافِضٌ ... ، فمن ذلك قول العرب (يا هناهُ أقبل) لا يُستعمَل إلَّا في النِّداء خاصَّةً)) [٢٣]. ولا يُمكن اعتماد حدّ الزجاجي للاسم شاملًا لأنواع الاسم ، وهذا خوض في خصائص الاسم ، فلذلك لا يمكن اعتماده حدًّا مانعًا للاسم ، ؛ يقول ابن الحاجب: المعنى المراد من الخصيصة الأمر الذي إذا وُجد دلَّ على الوجود ، وإذا فُقِدَ لا يدلَّ على الأنتفاء[٢٤].

٣- حدُّ الفعلِ:

عرَّف أبو القاســـم الزجاجي الفعل فقال:((والفعل ما دلّ على حدّث وزمان ماض أو مستقبل ، نحو ((قامَ يقومُ ، و قَعَدَ يقعُدُ)) ، وما أشبه ذلك)) [٢٥].

عقَّب ابنُ عصفور[٢٦] على رأيه وقال إنَّه فاسد من وجهين:

أحدهما: أنَّه أورد في الحدِّ لفظ (ما) و (أو) وبيَّنا أنَّ هذه الألفاظ لا تورد في الحدود.

الجانب الآخر هو أنها ليسـت شـاملة في أي من الجانبين. فمن جهة: ما هو الظرف لا يدخل في حد الفعل، بل على العكس، لو لم يثبته في باب الأفعال لكان من باب الأفعال المنفية. .

ومن جهة أخرى: لا يدخل في هذا القسم الأفعال التي لا تعرب حدثا، مثل الفعل الناقصة كان وأخواته، والأفعال الجامدة مثل اليام، والبيسة، وأفعال التعجب. [٢٧].

وتابعه يحيى بن حمزة العلوي في ردّه؛ إذ يرى أنَّ ما أورده الزجاجي ضعيف؛ لأنَّه اكتفى بذكر خصـــائص الفعل من غير إيراده التعريف بطريقةٍ يُفهم منها حقيقة الفعل ، ولأجل ذلك كان الذي ذكره ركيك[٢٨] . ووصـــف ابن أبي الربيع قول الزجاجي بالاطِّراد ، وأنَّه جامعٌ مانع على الأغلب[٢٩].

وعليه فإنَّ الزجاجيّ بحدِّه الفعلَ أخرجه من دلالته على الحدث ، وهذا الأمر لا يُلتفَت إليه – كما عبَّر عنه ابنُ عصـــفور –[٣٠] ؛ لأنَّه لم يفطن إلى أنَّها سُـــمِّيَت أفعالًا مجازًا لشبهها بالأفعال ، وهذا يُخالف ما ذهب إليه النحويون[٣١].

٤- حَدُّ الحرف:

ذكرَ الزجّاجيّ قولَه: (والحرف ما دلّ على معنىً في غيرِه) [٣٢].

واســـتدركَ ابنُ عصـــفور على قوله هذا؛ فقال: ((قوله: (والحرف ما دل على معنى في غيره) ، ليس بحدٍّ صحيح للحرف؛ لأنّه ليس بمانع؛ لأن الأسماء قد تدلّ على معنى في غيرها ، ألَا ترى أنّك إذا قلت: قبضـــتُ بعضَ الدراهم ، أدت «بعض» من المعنى في الدراهم ما تؤديه «مِنْ» إذا قلت: من الدراهم ، فلا بُدَّ أن يقول في حد الحرف: كلمة تدل على معنى في غيرها ولا تدل على معنى في نفسـها ، وحينئذٍ لا تدخل عليه الأسـماء ، لأن الأسـماء وإن دلّت على معنى في غيرها فهي مع ذلك دالّة على معنى في نفسـها ، ويسلم الحَدّ أيضاً من إدخال «ما» فيه)) [٣٣] . ووافقه ابن السيد البطليوسي[٣٤].

والناظر إلى قول ابن عصـــفور يجد أنَّه غير مُطابق لما اعترض عليه؛ لأنَّ الزجاجي أضـــاف في حدِّه للحرف معنىً جديدًا أكثرَ بيانًا ، فذكر أنَّ الحرف يدلُّ على معنىً ، ثُمَّ خصَّ ذلك المعنى بأنَّه واقعٌ في غيره[٣٥].

ومن هذا المنطلَق نجد أنَّ الحرف قد اختلف فيه النحويون قبل الزَّجاجيّ ، ترى ســـيبويه قد عرَّفه في كتابه: ((وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسمٍ ولا فعل)) [٣٦] ، ووافقه من النحاة أبو علي الفارسيّ[٣٧] ، وعبد القاهر الجرجانيّ[٣٨].

وذهب الزمخشـــريّ مذهب الزَّجاجيّ فقال : (الحرف : ما دلَّ على معنىً في غيره) [٣٩]، وتابعه أبو البركات الأنباريّ[٤٠] ، وابن يعيش[٤١] ، وتماشـــيا مع ما تمَّ ذكره يبدو أنَّ الزجاجي لم يكن تعريفه للحرف مانعًا؛ لأنَّ: ((في الأســـماء ما معناه في غيره ، نحو :أسماء الاستفهام ، وأسماء المجازة ، لأنَّ هذهِ الأسماء لمّا نابت مناب الحروف جَرَتَ مجراها ، وكذلك الأسماء الموصولة ، فإنّ المعاني المقصودة انما هي في صلاتها)) [٤٢] ، بمعنى أنَّه لو أضـافَ في حدِّه (ولم يكن أحدّ جزأي الجملة المفيدة) [٤٣] أو (ليس باسـمٍ ولا فعلٍ) [٤٤] لتخلَّصَ الحدُّ للحرف بوجهٍ أكثر شـموليةٍ واسـتسـاغًا. والذي نختاره هو ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه؛ لأنَّ حدَّه : ((جاء لمعنىً ليس باسمٍ ولا فعل)) ، أي لا يدلُّ عليه الاسم ولا الفعل[٤٥].

٥- (حدّ الفعل الماضي): بناء (أمسِ) على الفتح

ذكر أبو القاسم قولَه: ((اعلم أنّ ((أمسِ)) في كلام العرب مبني على الكسر أبداً ، كقولك : ((خرجتُ أمسِ)) ، و((قَدِمَ بكرٌ أمسِ)) . فإذا أضـفته ونكّرته ، أو أدخلت عليهِ الألف واللام أعربته ، فقلت : ((كانَ أمسُـــنَا طيِّباً)) . ومِنَ العرب من يبنيهِ على الفتح . قالَ الشاعر :

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أمْسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالَيَ خَمْسَا[٤٦] .....) [٤٧].

وآخذ ابن عصـفور على كلامه ، فقال : (وزعم الزجّاج وأبو القاسم أنّ ((أمسِ)) إذا كانَ ظرفاً يجوز فيهِ البناء على الفتح ، واستدلّ على ذلك بقولهِ :

* لقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أمْسَا*

وهذا لا حجةَ فيهِ ، لأنّ ((أمس)) ليس بظرف ، وإنّما هو اســـم)) [٤٨] . وتابعه في اعتراضه أبو حيان ، فقال: ((زعم أبو القاسم الزجاجي أن من العرب من يبني أمس على

الفتح ، واستشهد بهذا الرجز ، ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع)) (٤٩).

وأصل المسألة: أنَّ (أمس) في كلام العرب ثلاث لُغات:

البناء على الكسر مطلقاً ، وهي لغة أهل الحجاز ، فيقولون : (ذَهَبَ أمسِ بما فيهِ) ، و(اعتكفتُ أمسِ) ، و (عجبتُ من أمسِ) (٥٠) ، وإنّماُ بنيَ لتضمنه معنى الحرف ، وهو (لام) التعريف ، إذْ الأصلُ في قولنا : (فعلْتُ كذا أمسِ) : (فعلت الأمس) (٥١).

والثانية : إعرابه إعراب مالا ينصرف مطلقاً ، وهي لغةُ بعض بني تميم ، وعليهِ قول الشاعر :-

* لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أمْسَا *

فـ (أمسِ) ههنا مجرورٌ بالفتحة نيابة عن الكسرة(٥٢).

وحكى الزجّاج أنّ من العرب مَنْ يبنيه على الفتح ، وتابعه في ذلك الزجّاجيّ ، مستدلينَ على جوازه بهذا الشاهد الشعري(٥٣) . وما ذهبُوا إليهِ وَهْمٌ لا حجَّةَ فيه ، لأنّه لم يَرِدْ إلا في موضعِ الخفض خاصّة ، ولو كانَ كما زعموا لسُمِعَ في لسانهم : (مضى أمسَ) ، و(شهدتُ زيداً أمسَ) بالفتحِ كذلك(٥٤).

ثالثاً: إعرابه هو إعراب المحتوى غير المصرف في حالة الرفع، وبناء الكسرة في حالة النصب والمجرّب، وهو لغة أكثر بني تميم عندما يقولون: (أمس أخذت الدمة ذهبت، و (أمس تراجعت)، و (أمس تعجبت) كسرته. (٥٥).

٦- نونا التثنية والجِمع :

قالَ الزجّاجيّ: ((ونون الاثنين مكسورة أبدًا ، ونون الجمعِ مفتوحةٌ أبدًا ، وتسقطانِ في الإضافة ، لأنهما في الاثنين والجميع عوض من التنوين)) (٥٦).

استهجنَ العلماء النحويون قوله ، فذهب ابنُ عصفور مفسِّدًا مذهبه ، فقال:((فأَما من ذهب إلى أنَّها عوض من التنوين فمذهبه فاسد ، لثباتها مع الألف واللام)) (٥٧).

وتابع ابنُ أبي الربيع ابنَ عصفور وأسقطَ قول الزّجّاجي فقال: ((ومنهم من قالَ إنَّها عِوَضٌ من التنوين نفسه ، وهذا القول يسقط من الوجهين المذكورين ، لأنَّ من حقّ الشيءِ إذا كان عِوضًا من الشيءِ أن يجري عليه حكمُهُ ، فيثبُتُ حيثُ يثبتُ ، ويسقطُ حيثُ يسقط)) (٥٨).

وعقَّبَ ابنُ مالك على قولِ الزَّجاجي ، فذكرَ رأيَه:((ولا النون عِوَضًـــا من حركةِ الواحد ، ولا من تنوينه ولا منهما ولا من تنوينين فصاعدًا؛ خلافًا لزاعمي ذلك)) [٥٩].

في حين سلك المالقيّ مسلكًا غير ما سلكه الزّجّاجيّ؛ فإنَّه يرى أنّها ليست عوضاً من شيء ، وإنّما زيدت في التثنية والجمع لتدل على كمال الاسم ، وعلى انفصالهِ مما بعده كما فُعِل بالتنوين[٦٠].

ونقلَ ابنُ عصـــفور عن ســـيبويه[٦١] أنَّ النون زيادة في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة التي كان ينبغي أن تكون في التثنية والجمع تارةً ، وحكم التنوين أخرى ، ومن غير أن تكون عوضـــاً من الحركة والتنوين[٦٢]. وهذا هو الرأي الصـــحيح ؛ لأنَّها تثبُت مع (أل) التعريف كما تثبُتِ الحركة ، ولا يمكن حذفها لبعدها من موجب الحذف ، وهو الألف واللام ، كما انها حُذِفت مع الإضافة لمجاورتها لموجب الحذف وهو الاسم المضاف إليه ، لحلوله محل التنوين[٦٣].

٧- حَدُّ الإسم النكرة:

ذكر أبو القاسم الزَّجاجيّ قولَه:((فأمّا النكرة : فكلّ اسم شائع في جنسه ، ولا يُخَصُّ به واحدٌ دونَ آخر؛ نحو: رجلٍ ، وفرس ، وثوبٍ ، ودارٍ)) [٦٤].

أيَّده العلوي من جانب ، وردَّه من جانبٍ آخرَ ، أمَّا في تأييده له قال:((ومعناه: ما دلَّ على شيءٍ لا بعينِهِ ، وهذا التعريف خير مِمَّا ذكره أبو القاسم؛ لأنَّه قال : كلُّ اسمٍ شائعٌ في جنسه ، لأمرين:

أمَّا أولًا: فلأنَّ النكرة مناقضـــةٌ للمعرفةِ ، فيجب أن يكون حدُّها على عكس المعرفة ، فإذا كانت المعرفة دالة على شيء بعينه ، فالنكرة على عكس ذلك)) [٦٥].

وأما اعتراضه فكان في الأمر الثاني؛ إذ قال: ((فلأنَّ هذا ينتقض باسم الجنس ، في مثل قولك: الإنســان ، والرجل ، فإنَّه اسـم شـائعٌ في جنسِـهِ ، وليس نكرة ، ففسـد ما قاله الزَّجّاجيّ)) [٦٦].

وقال ابنُ الحاجب في حدِّ النكرة : ((والنكرات ما وُضـع لشـيء لا بعينه) [٦٧] ، وهو ذاته اختيار العلويّ في اعتراضه على الزجّاجيّ[٦٨].

والناظر إلى هذه المســـألة يرى أنَّ العلماء قد اختلفوا في حدِّ النكرة ، وما ذهب إليه الزَّجاجي ليس إلَّا رأيًا أفصح به كما فعل غيره من النحاة ، إذ كان العلماء المتقدمون لهم

آراء شخصية في حدِّها ، فذهب سيبويه قائلًا:((وإنَّما كان نكرةً لأنه من أُمّةٍ كلُّها له مثلُ اسمه)) [٦٩] ، والمعنى أنَّك لو قلتَ: (رجل) ؛ فإنَّك تريد أمّة من الرجال.

وقال ابنُ السَّراج : ((كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة ، وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحدًا بعينه إذا ذكر))[٧٠]. وذكر أبو البركات الأنباري قولَه:((ما لم يخصُّ الواحد من جنسِه؛ نحو: رجل ، وفرس ، ودار)) [٧١].

وكما هو الظاهر أنَّ العلماء لم يضعوا حدًّا قاطعًا للنكرة ، فترى كلَّ واحد منهم له رأيه ، وأقربُ ما يُذكر في هذه المسألة هو ما ذهب إليه السيوطي في كتابه همع الهوامع حين قال:((وأحسن ما يتبين به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة ، ثم يُقالُ وما سوى ذلك نكرة وذلك أجود من غيرها)) [٧٢].

المبحث الثاني

مآخذُ العلماءِ النحويينَ في المرفوعاتِ

١- أقسام الخبر:

أخذ أبو القاسم الزَّجَّاجي بتقسيم الخبر فقال) : (واعلم أنّ الاسم المبتدأ به يخبر عنه بأحدّ أربعةِ أشياء : باسم هو هو ، كقولكَ : ((زيدٌ قائمٌ)) ، ... أو بفعلٍ وما اتصلَ به من فاعلٍ ومفعول ، كقولك : ((زيدٌ خرج أبوه)) ، ... أو بظرف ، كقولك : ((محمدٌ في الدارِ)) ، و((زيدُ عندكَ)) ، ... أو بجملة ، نحو قولك: ((زيدٌ أبوه قائمٌ)) ، ....) [٧٣].

ولمْ يستحسِنْ صاحبُ البَسيطِ قولَه ، وردَّه فقال:((فقولُه بأحد أربعة أشياء ليس بحَسَنٍ)) [٧٤] ، ونبَّهَ على أنَّه لا بُدَّ من أن يكون الخبر على ثلاثة أقسام وهو المعوَّلُ عليه حسبَ رأيه[٧٥].

ووافَقَ ابن السيد البطليوسي صاحبَ البسيط في اعتراضه ، وخطَّأَ الزجاجي في تقسيمه الخبر؛ فقال:((هذا التقسيمُ خطأٌ؛ لأنَّه جعلَ الفعلَ والفاعلَ وما اتَّصلَ به قسمًا على حدته ، وأخرجه من الجُملِ ، وحكمُه حكمُ الجملِ والصحيح أن يُقالَ : إنَّ الاسم المبتدأ يُخبَرُ عنه بثلاثة أشياء: باسمٍ مفردٍ هو وجملةٍ ، وظرفٍ)) [٧٦].

والحقيقة أنَّ خبر المبتدأ مُختَلَفٌ فيه؛ فبعضُ النحاة يقسّمونه على ضربينِ مفرد وجملة[٧٧] ، وصاحبُ هذا الرأي أبو علي الفارسي[٧٨] ، والزمخشري[٧٩] ، وابن جنّي[٨٠] .

وذهب آخرون إلى أنّ المبتدأ يخبر عنه بأحد ثلاثة أشياء إمَّا مفرد ، وإمّا جملة ، وإمَّا شبه جملة سواء كانت ظرفية أو جار ومجرور ، والناظر إلى رأي هذه الفئة يرى أنَّهم

يجعلون الظرف قسما برأسه ليس من قبيل المفرد ، ولا من قبيل الجملة[٨١] ، واستحسنَ هذا الرأي أبو علي الفارسي[٨٢] ، وصاحب هذا الرأي ابنُ السَّرَّاج[٨٣] ، وأبو حيَّان[٨٤] وابن هشام الأنصاري[٨٥].

ولعلَّ المذهب القائل- بأنَّ المبتدأ يُخبر عنه بالمفرد والجملة وشبه الجملة- هو الَّذي عوَّلَ عليه أغلب العلماء؛ لأنّ شبه الجملة من (الظرف والجار والمجرور) حين يتعلّقانِ بلفظٍ لم يَظْهَرْ في السِّياقِ؛ نحو قولك:(زيدٌ عندك) ، و(زيدٌ في دارِهِ) لا يُقدِّم شيئًا يستفيدُ منه المُخاطب سِوى الاسم المبتدأ وشبه الجملة ، وأمَّا تقديرُكَ (استقرَّ) أو (مُستقِرٌ) فلم يُنطَقْ به ، ولا سمعه المُخاطَبُ ، وإنَّما استفادَ الخبر مِمَّا ذكرته ، فصارَ لذلك كأنَّه قسمٌ على حِدَةٍ ، ليس من قبيل: زيدٌ قائمٌ ، ولا من قبيلِ: زيدٌ قامَ[٨٦] . وما ذهب إليه الزَّجاجي لم يأخذ به أحدٌ من العلماء وردُّوه كما تقدَّم.

٢- النائب عن الفاعل: (بناء الفعل للمجهول):

ذكر الزَّجاجي قولَه: ((فإن كان الفعل مستقبلًا ، ضُمّ أولّه ، وفُتح ثالثه ، كقولك: ((يُضرَبُ زيدٌ)) و ((يُؤكَلُ الطعامُ)) وما أشبه ذلك)) [٨٧].

اعترض عليه ابن أبي الربيع فقال:(((قولُه فإن كان الفعل مستقبلًا) هذا اللَّفظُ مُطلَقٌ يُرادُ به التَّقييد ، وقد قيَّده بالمثالِ ، وتقييده أنْ تقولَ: فإن كال الفعلُ مستقبلًا ، ولم يكن صيغةَ الأمر ، وإلَّا فقد تقدَّم أنَّ صيغة الأمرِ تدلُّ على الحدثِ المستقبلِ والزمانِ ، وكان أحسن من هذا أن يقولَ: فإن كان الفعلُ مضارعًا؛ لأنَّ صيغةَ الأمر لا تكون إلَّا للفاعلِ المخاطَبِ)) [٨٨] ، ثُمَّ قال في اعتراضه أيضًا:((قوله:(ضُمّ أولّه ، وفُتح ثالثه) ، أحسَنُ من هذا أنْ يقولَ: وفُتِحَ ما قبلَ آخرِهِ ، ألَا ترى أنَّك إذا قُلتَ: استخرَجَ زيدٌ المالَ ، ثُمَّ قيل لك: رُدَّه إلى ما لم يُسمَّ فاعلُه لم تجدِ الثَّالثَ مفتوحًا؛ لأنَّكَ تقولَ: أُستُخرِجَتِ الدَّراهمُ)) [٨٩].

وفي اعتراض ابن أبي الربيع هذا فيه وجهان:

أمَّا اعتراضه في الوجه الأول: لم يكُن أبو القاسم مُخطِأً في قوله:(فإن كان الفعل مستقبلًا)؛ لأنَّك لو رجعتَ إلى باب الأفعال في كتابه تجده يُقسَّم الفعل ثلاثة أقسام إلى: فعل ماضٍ ، وفعل مستقبلٍ ، وفعل الحال وهو الدائمِ ، وكان إطلاقه لفظ (المستقبل) يُريدُ به المضارع[٩٠] ، والحقُّ لأبي القاسم لأنَّه قيَّد كلامه بالمثال[٩١] .

وأمَّا اعتراضه في الوجه الثاني: كان له الحقُّ في ذلك؛ لأنَّ الزجاجي لم يُحدِّد الفعل ، إذ اكتفى بالثلاثي فقط ، وهناك من الأفعال ما هو رباعي وخماسي وسداسي ، فكان ينبغي

عليه أن يقولَ: كَسرُ ما قبل آخره ليشمل الأفعال كلَّها[٩٢] ، وهناك من العلماء من اتفقَ معه في هذا الوجه ومنهم ابن يعيش في شرحه على المفصل؛ إذ قال: ((إذا بُني لما لم يسمّ فاعله ، فلا يخلو من أن يكون ماضيًا أو مضارعًا ، فإن كان ماضيًا ، ضُم أوّله ، وكُسر ما قبل آخره ثلاثيًا كان أو زائدًا عليه ، نحوَ قولك: "ضُرِبَ زيد" ، و"دُحرِجَ الحجر" ، و"استُخْرِجَ المال". وإن كان مضارعًا؛ ضُم أوله ، وفتح ما قبل آخره ، نحوَ قولك: "يُضْرَبُ زيد" ، و"يُدَحْرَجُ الحجر" ، و"يُسْتَخْرَجُ المال"))[٩٣] . ولا شكَّ أنَّ ما ذهب إليه ابن أبي الربيع ومَن وافقه هو عليه أغلب النحويين[٩٤] .

٣- خبر الفعل المتعدي إلى مفعولين إذا بُنيَ للمجهول:

قال الزجّاجيّ: ((وإذا كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين ، رفعت الأول منهما فأقمته مقام الفاعل ، وتركت الأخر منصوباً على حاله ، كقولك : ((أُعطِيَ زيدٌ درهماً)) ، رفعت ((زيداً)) لأنّه مفعول ما لم يسمّ فاعله ، ونصبت ((الدرهم)) لأنّه مفعول ثان ، فبقي على أصله ، وإن شئت قلت : نصبته لأنّه تعدّى إليه فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل ... وتقريبه على المتعلّم أن تقول : نصبته لأنّه خبر ما لم يسمّ فاعله وليس هذا من ألفاظ البصريين ، ولكنّه تقريب على المبتدئ)) [٩٥].

وحجَتُه في ذلك أنَّ النحويين يُسمّونَ الاسم المنصوب إذا وقع بعد اسمٍ مرفوعٍ ليس بفاعلٍ خبرًا؛ كقولِكَ : ما زيدٌ قائمًا ، فالاسم (قائمًا) منصوب بعد مرفوع وهو ليس بفاعلٍ – الذي هو (زيد)– فكذلك في قولنا (أُعطِيَ زيدٌ درهمًا) ، فدرهمٌ منصوبٌ بعد مرفوع وهو ليس بفاعلٍ فسُمِّيَ بذلك خبرًا ، وسُمِّيَ المرفوعُ قبله اسم ما لم يُسمَّ فاعله[٩٦] ، ونسبَ هذا الرأيُ إلى الكوفيين[٩٧].

اعترضَ بعضُ العلماء على قولِهِ (خبر ما لم يسمّ فاعله) فذهبَ ابنُ عصفور إلى أنَّ قولَه هذا :((فاسدٌ؛ لأنَّا إذا قلنا في قائم من قولك: ما زيدٌ قائمًا ، خبرًا ، فأنَّما نعني به الخبر الذي عملت فيه (ما) وسُمِّيَ خبرًا لأنَّه في الأصل خبر المبتدأ ولا يُتصوَّر في درهم من قولك: أُعطِيَ زيدٌ درهمًا؛ لأنَّه لم يكن خبرًا قَط.)) [٩٨].

وأبعد ابنُ أبي الربيع مذهبَ الزجاجي بقوله:((هذا اللَّفظُ فيه بُعدٌ؛ لأنَّ الخبر لا يُستَغنَى عنه ، وهذا يُستغنَى عنه)) [٩٩].

وعبَّر يحيى العلويّ عن قول الزجاجي بأنَّه عبارة غريبة ، واصطلاح وحشيّ لَمْ يُعهَدْ مثله[١٠٠].

وحقيقة الخلاف هو في الاسم المنصوب (درهم)؛ فإذا قلنا(أعطى محمدٌ زيدًا درهمًا) ، ثمَّ بنيتَ الفعل (أعطى) للمفعول فقلتَ:(أُعطِيَ زيدٌ درهمًا) ، علامَ انتصبَ (درهم)؟؛ ذهب سيبويه[١٠١] وجمهور العلماء[١٠٢] إلى أنّه انتصب؛ لأنّه مفعول تعدّى إليه فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل ، فالعامل فيه عندهم ، هو نفسه العامل في (زيد) وهو (أُعطِيَ) [١٠٣].

وقال آخرونَ : إنَّ (درهمًا) عمل فيه فعلٌ محذوف ، وهذا العامل هو نفسه الذي عمل فيه النصب قبل بنائه للمجهول وهو الفعل (أعطى) ، ولا حجة لهم بذلك[١٠٤].

وبذلك نخلص إلى أنَّ الرأي الصحيح هو ما ذهب إليه سيبويه ، والدليل على ذلك نجد أفعالًا لا حظَّ فيها للفاعل مع أنها مصوغة للمفعول؛ نحو قولِك: (بُهِتَ الرجلُ ، وجُلِسَ عمرٌو) ، فدلَّ هذا على أنَّ باب المفعول الذي لم يسمَّ فاعله أصلٌ قائمٌ بذاته[١٠٥].

٤- الخلاف في قوله تعالى:﴿مَا لَكُمْ مِنْ إلهٍ غَيْرُهُ﴾ في باب النائب عن الفاعل:

قال أبو القاسم : (نقول ((سِيرَ بزيدٍ يومانِ فرسخينِ)) فتقيم ((اليومين)) مقام الفاعل ، وتنصب ((الفرسخين)) على الظرف ... وان شئت قلت ((سِيرَ بزيدٍ يومينِ فرسخانِ)) ، رفعت ((الفرسخين)) ونصبت ((اليومين)) على ذلك التفسير وإن شئت قلت : ((سِيرَ بزيدٍ يومينِ فرسخينِ)) ، فتنصبهما جميعاً ، وأقمت ((بزيدٍ)) مقام الفاعل ، فيكون مخفوضاً في اللفظ ، مرفوعاً في التأويل ، كما قالوا : ((ما جاءني من أحدٍ)) فـ ((أحد)) فاعل ها هنا وان كان مخفوضاً. وكذلك قرأت القرّاءُ : ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (الأعراف : ٥٩) بالرفع نعتاً لـ((إله)) على الموضع)

اعترض عليه ابن بابشاذ بقوله : (فأمّا قول أبي القاسم –رحمه الله– : ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إلهٍ غَيرُهُ﴾ فليس من باب الفاعل ، وإنّما هو من باب المبتدأ والخبر) [١٠٦].

وما آخذه به صحيح وذلك أنَّ : (من) زائدة و (إله) مبتدأ و(لكم) خبره و(غيره) نعت على موضع (إله) [١٠٧] ، ولا معنى للفاعل في هذه الآية .

وأمَّا يحيى بن حمزة العلويّ فقد اعتذر للزجّاجيّ بقوله: (فأمّا قول أبي القاسم إن الفاعل قد جاء مخفوضاً ، ومثّل له بقوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إلهٍ غَيرُهُ ﴾ فـ ((غيره)) مرفوع صفة على محل ((من إله)) ، فلم نجهل أنّه ليس من باب الفاعل كما زعمه ابن بابشاذ ، وإنّما أراد أنّه كما جاء مجروراً ، وهو في موضع رفع ، فهكذا يكون فاعلاً ، وإن كان مجروراً في لفظه) [١٠٨].

وهذا كثير في كلامهم ، فغالباً ما كانوا يقيسون المسائل ببنائها على مثيلاتها ، ويعضدون الشاهد بالشاهد لتقريب الأصول وتوضيح الغوامض[١٠٩].

المبحث الثالث

مآخِذُ النَّحويينِ على الزَّجَّاجِي في المشتقاتِ

١- إعمال اسم الفاعل في حالة المُضي:

ذكر الميلاني قول الزَّجاجي في ذلك بأنَّ: (اسم الفاعل إذا كانَ بمعنى المُضي كانَ مضافاً إلى ما بعدِهِ ، وجرى مُجرى سائرِ الأسماء في الإضافة ، كقولِكَ: ((هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ)) ، و((هذا شاتمُ أخيكَ أمسِ)) ، وكذلكَ ما أشبهَهُ) [١١٠].

آخذَهُ على قولهِ ابنُ أبي الربيع ، فقال: (هذا اللفظُ ليس بمحرَّرٍ ، وإنمّا ينبغي أنْ يُقال: اسم الفاعل إذا كانَ بمعنى المضي لا ينصِبُ ما بعْدَهُ) [١١١].

وإذا تتبعنا أقوال النحويين في هذه المسألة نجد أنَّ اسم الفاعل يجيء في الكلامِ على ثلاثةِ أضرب: للماضي وللحال وللاستقبال[١١٢] ، كما أنّ الفعلُ كذلكَ إلاّ أنّ الفعل تختلفُ صيغتُهُ للزمان؛ لأنّ بابَهُ التصرّف ، وتتّفقُ في اسم الفاعل؛ لأنّ الأسماء بابها الجمود وعَدَمِ الاختلاف[١١٣].

وإنّما يعملُ من اسم الفاعل ما كانَ بمعنى الحال والاستقبال ، كقولنا: (هذا ضاربٌ زيداً غداً) ، و(مكرمٌ خالداً الساعةَ)؛ لأنّه جاري على لفظ الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه ومعناه ، فحركات (ضارب) وسكناته كحركات (يضرب) وسكناته ، وهما متساويان في عددِ الحروف ، وكلاهما يدلُّ على معنى الحال والاستقبال[١١٤].

أمّا إنْ كانَ اسم الفاعل بمعنى المضي ، فلا يخلو من أنْ يكون فيهِ (ال) أو لا ، فإن لم يكن فيهِ (ال) لم يعمل عملَ الفعل ، إذْ لا مضارعة بينَهُ وبينَ الماضي ، فحروف (ضارب) ليست على عددِ حروف (ضَرَبَ) ، ولا مثل حركاته وسكناته؛ فلذلكَ لا يُنصَبُ بـــ (ضارب) وهو في معنى (ضَرَبَ) ، فلا يقال: (هذا ضاربٌ زيداً أمسِ) ، وإنّما يكون مضافاً إلى ما بعدِهِ بحكم الإسمية ، فنقول : (هذا ضاربُ زيدٍ امسِ) ، وهذهِ هي مقالة الجمهور[١١٥].

واختُلِفَ في اسم الفاعل انْ كانَ فيهِ (ال) ، فذهَبَ الجمهور إلى أنّه يعمل مُطلقاً ماضياً وحالاً ومستقبلاً ، وتكون (ال) موصولة ، والاسم المشتق صلة لها[١١٦].

وذهَبَ قومٌ منهم الرُّماني إلى أنّه يعمل ماضياً ، ولا يعمل حالاً ولا مستقبلاً[١١٧] . وذَكَرَ الأخفش أنّه لا يعمل ، وأنّ (أل) ليست موصولة بل هي مُعَرَّفة كـ(ال) في قولَنا: (الغلام) ، وإنّ ما انتصَبَ بعدَهُ ليس مفعولاً بل هو منتصب على التشبيه بالمفعول به[١١٨] . والصحيح ما ذَهَبَ إليه الجمهور.(لأنّ عمله حينئذٍ بالنيابة ، فنابت ((ال)) عن ((الذي)) وفروعه ، ونابَ اسم الفاعل عن الفعل الماضي ، فقامَ تأوله بالفعل مع تأول ((أل)) بالذي مقام ما فاتَهُ من الشبه اللفظي) [١١٩].

فيتضح لنا من ذلك أنّ كلام النحويين إنّما هو على شبه اسم الفاعل بالفعل وجريانّه مجراه في العمل أو عدمَهُ. فقول أبي القاسم منْ أنّ اسم الفاعل إن كانَ بمعنى المضي كانَ مضافاً إلى ما بعده صحيح ، ولكنّهُ يقع بعدَ أنْ يكونَ فاقِداً لشروط عمله عمل الفعل ، كأن يأتي ماضياً معنىً مجرَّداً من (ال). فلو قالَ : (إن اسم الفاعل إذا كانَ بمعنى المضي لا يعمل عمل الفعل ، وإنّما يضاف إلى ما بعده) ، لكانَ أقرب وأدقّ .

٢- إضافة اسم الفاعل الى الاسم الذي بعده:

قالَ أبو القاسم: (واعلم أنّ اسم الفاعل إذا كانَ بمعنى المضي فاضفتهُ إلى نكرة تنكّر ، وان أضفته إلى معرفة تعرّف) [١٢٠].

ردّ قولَهُ: (تنكّر) ابنُ أبي الربيع ، وذكر أنّ اسم الفاعل لم يكن قبل ذلك معرفة ليتنكّر ، بل كانَ نكرة بأصلِ حالِهِ ، ولما اضيفَ إلى النكرة تخصّص بعض التخصيص ولم يتعرّف[١٢١].

ويرى النحويون أنَّ اسم الفاعل إن كانَ بمعنى المضي كانت إضافته إمّا محضة ، أي خالصة من شائبة الإنفصال ، وإمّا معنوية ، أي تفيد أمراً معنوياً وهو تعريف المضاف إن كانَ المضاف إليه معرفة ، كقولنا: (هذا شاتمُ أخيكَ أمس). وتخصيصه إن كانَ نكرة ، كقولنا: (مررْتُ بضاربِ رجلٍ أمسِ) ، وهذا بمنزلة قولنا: (غلامُ رجلٍ) ، فصحيح انّ (الغلام) بقي على تنكيره ، ولكنّهُ لمّا أضيفَ إلى (رجل) تخصّص عن باقي الغلمان بذلكَ ، فإضافة اسم الفاعل إن كان لما مضى تكون إضافة حقيقية[١٢٢].

وبذلك يظهر أنَّ قول الزجاجي: (تنكّر) غير دقيق ، ولو قالَ: (إن أُضيفَ إلى نكرة تخصّص) ، لكانَ أسلم وأفضل[١٢٣].

ومن جهة أُخرى اعتذر له ابن أبي الربيع في هذه العبارة بأنّ تنكير اسم الفعال ، وشياعه أقلّ من شياعه قبل الإضافة ، فلو قلنا: (ضارِب) فهو نكرة ، وإذا قلنا : (ضاربُ رجلٍ)

صـار يقع على ضُـرَّاب الرجال دون ضُـرَّاب غيرهم ، فكأنّه تنكَّرَ تنكُّراً آخر ، وكذلكَ : (غلام) يقع على الغلمان جميعهم ، فإذا قلنا : (غلامُ رجلٍ) صـار شـائعاً في غلمانِ الرجال من دون غلمان غيرهم ؛ فلذلكَ قال أبو القاسم : (تنكّر) [١٢٤].

٣- ما نقلَهُ الزجّاجيّ عن سيبويه في إجازته مسألة (حَسَنُ وجهِهَا):

تكلّمَ أبو القاسـم على مسـائل الصـفة المشـبهة باسـم الفاعل ، جاء في شـرح المغني: (والوجه الحادي عشر ، أجازه سيبويه وحده ، وهو قولك: ((مررْتُ برجلٍ حسنٍ وجهِهِ)) ، بإضـافة ((حسنٍ)) إلى ((الوجه)) ، وإضـافة ((الوجه)) إلى الضـمير العائد على الرجل ، وخالفَهُ جميع الناس في ذلك من البصـريين والكوفيين ، وقالوا: هو خطأ؛ لأنّه قَدْ أضـاف الشيء إلى نفسه.وهو كما قالُوا) [١٢٥].

إعترض عليهِ ابن عصفور من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول : قولَهُ: (أجازه سيبويه وحده): لأنّ سيبويه لم يجوّز هذا الوجه ، وإنّما قصره على الشعر[١٢٦]. وتابعه في هذا الاعتراض ابن أبي الربيع[١٢٧].

أمّا يحيى بن حمزة العلويّ ، فذكر انّ هذا الوجه جائز لورود الشـاهد عليهِ ، فلا حجّة لأبي القاسم في مخالفةِ سيبويه[١٢٨].

والوجه الثاني: قوله: (أضاف الشيء إلى نفسِهِ)؛ وذلك لأنّ إضافة الشيء في هذا الباب لا تتصـوّر إلا أن تكون الإضـافة من رفعٍ ، وما ذكره سـيبويه إضـافة من نصـبٍ ، فهو ليس من إضافة الشيء إلى نفسِهِ ، فَفَسَدَ بذلكَ ما قالَهُ أبو القاسم[١٢٩].

وأما الثالث: فقولـه: (خالفَهُ جميع النـاس في ذلك) ، فإنّ أكثر البصـريين ، والكوفيين وافَقَهُ عليهِ[١٣٠].

وتابعَهُ في الاعتراضِ على الوجهين الأخيرين ابن أبي الربيع ، ويحيى بن حمزة العلويّ[١٣١].

ومن جانب آخر نرى بعضَ النحويين قد وافقَ أبا القاسـم الزجّاجيّ في نسـبة هذا الرأي خطأً إلى سـيبويه ، ومنهم ابنُ بابشـاذ ، وابن يعيش[١٣٢]. وقالَ السـيوطيّ: (والناس لفرط جمودهم على ما ألفوه يظنونَ أنّ ما قالَهُ سـيبويه هو الحقّ السـاطع ، وأنّ قوله المنتهى في معرفة كلام العرب ، ولاخفاءَ إنّه الجواد السابق في هذا المضمار. فأمّا مَنْ يعتقد أنّه قد أحاط بجميع كلام العرب ، وأنّه لاحقَّ إلا ما قالَهُ ، فليس الأمرُ كذلكَ ، فما مِن أحدٍ إلا ويقبل قوله ، ويرد منهُ ، ولو لم يكن لسيبويه إلا قوله في ((باب الصفة المشبهة)) : ((مررْتُ برجلٍ حسـنِ وجهِهِ)) بإضـافة ((حسـن)) إلى ((الوجه)) وإضـافة ((الوجه)) إلى

الضـمير العائد على ((الرجل)) ، فقد خالفهُ جميع البصـريين والكوفيين في ذلك؛ لأنّه قد أضافَ الشيء إلى نفسِهِ ، فكيفَ يُعْتَقَد مع هذا صحّة قوله في كلّ شيء) [١٣٣].

إنّ هذا كلامٌ قدْ جمعَ عَدَم التحقق والخطأ ، والحقيقة على عكس ما زعموا ، فقد قالَ سيبويه: (وقد جاء في الشعرِ: ((حسنةُ وجهِهَا)) شبَّهوهُ بـ((حسنةِ الوجهِ)) ، وذلك رديء؛ لأنّه بالهاء معرفة كما كانَ بالألف واللام ، وهو من سببِ الأوّل كما أنّه من سببهِ بالألف واللام ، قالَ الشماخ[١٣٤]:

أمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الرَّكْبُ فيْهِمَا بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلاَهُمَا

أَقَامَتْ عَلى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الأعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاَهُمَا) [١٣٥]

فذكر أنّه رديء ، وأنّه جاء في الشعرِ خاصة ، فكيفَ يتوَهَّمُ عليهِ أنّه أجازَهُ[١٣٦].

وقَدْ وافقه فيما قالَهُ أكثر أصـحابه من البصـريين إلا المبرّد. أمّا الكوفيونَ فقد أجازُوا هذهِ المسألة مطلقاً بلا قبح نظماً وشعراً [١٣٧].

وإنّما كانَ هذا الوجه ضعيفاً من جهة اجتماع الشيء ونقيضه؛ وذلكَ لأنّ إضافة (الوجه) في قولنا: (مررْتُ برجلٍ حسنِ وجهِهِ) إلى ضمير (الرجل) ، توجب أنّ الحسنُ لـ (الوجه) غير منقول عنهُ إلى (الرجل). والإضـمار في (حَسَـن) ، يوجب ان يكونَ منقولاً إلى (الرجل) فيصـير الحسـن منقولاً إلى (الرجل) غير منقول في حال واحدة ، وهذا تناقض. فكذلكَ قوله :

أَقَامَتْ عَلى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الأعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاَهُمَا

فإظهار الضـمير المثنى في (جونتا) يوجب أن تكونَ (الجونة) منقولة عن (المصـطلى) إلى (الجارتين) ، ولكنّ إضـافة (المصـطلى) إلى ضـمير (الجارتين) يوجب أن تكون (الجونة) غير منقولة ، ولهذا قالَ سيبويه: إنّه رديء[١٣٨]، وهو لا يستحيل عنده من جهة إضـافة الشـيء إلى نفسـه كما استحال عند غيره في قولنا: (مررْتُ برجلٍ حسنِ وجهِهِ)؛ لأنّ (الوجه) إذا جاز نصـبه مع إضـافته إلى ضـمير (الرجل) ، صـار بمنزلة: (مررتُ برجل ضاربِ غلامِهِ) ، فيكون في (حَسَن) ضمير يرجع إلى (رجل) كما في (ضارب) ، فيُقال حينئذٍ: (مررْتُ برجلٍ حسـنِ وجهِهِ) بإضـافة (حسـن) إلى (وجهه) ، كما يقال: (مررْتُ برجلٍ ضارب غلامه) ، ويكون في (حسن) ضمير في حالِ الخفض ، كما كانَ في حال النصـب على قياس: (ضـاربٌ غلامَهُ) ، و(ضـاربُ غلامِهِ). فلا تضـعف هذه

المسألة على هذا التأويل من جهة إضافة الشيء إلى نفسِهِ؛ وذلكَ لأنّها إضافة عن نصبٍ ، أي : أُضيفَ مع جواز نصبِهِ(١٣٩).

ولهذا الأمر مثَّلَ سيبويه بـ (حسنةِ وجهِهَا) ، ولم يمثل بـ (حَسَنِ وجهِهِ)؛ ليُبيّن بتأنيث الصفة أنّ فيها ضميراً يرجع إلى الموصوف ؛ لأنّ الصّفة إذا كانت لسبب الشيء ولم تكن محضة له ، لم تجرِ على الموصوف بها في تذكيرٍ ولا تأنيث ، ولا تثنية ولا جمع ، فنقول: (مررتُ بامرأةٍ حسنُ أبوها) ، فنذكر الصفة وقد جرت على مؤنث حين كانت لسببها ، ونقول: (مررتُ بامرأتين حسنٌ أبوهما) ، فلا نثني الصفة وان كانت جارية على مؤنثٍ مثنى. أمّا إذا كانت الصفة محضة للموصوف ، ولم تكن لسببه ، قلنا: (مررتُ بامرأةٍ حسنة ، وبرجلٍ حسن ، وبامرأتين حسنتينِ ، وبرجلينِ حسنينِ) ، فأنّثنا الصفة بتانيث موصوفها ، وثنيناها بتثنيتهِ. فلمّا مثّلَ سيبويه بـ (حسنةِ وجهِها) ، واستشهد بقولِ الشماخ: (جونتا مصطلاهما) بيَّنَ أنّه لم يستقبح المسألة من أجلِ إضافة الشيء إلى نفسِهِ كما قال أبو القاسم ومن رأى رأيه ، وإنّما استقبحها من أجلِ اجتماع الشيء ونقيضه؛ وإنّما قالوا ذلك لأنّهم اعتقدُوا انّ (الوجه) لا ينصب إذا كانَ مضافاً إلى ضمير الموصوف ، وإنّه إذا أُضيفَ إلى (الوجه) لم يكن الا رفعاً ، ولو قالَ القائل: (مررْتُ برجلٍ حسن وجهُهُ) برفع (الوجه) ، لم يكن الحُسْنُ إلا لـ (الوجه) ، وإنّما ينتقل الحسنُ إلى (الرجل) إذا أزيل الضمير من (الوجه) وأُضمر في (حَسَن). فلمّا رأوا (حسن) قد أُضيفَ إلى (الوجه) ، و(الوجه) قد أُضيفَ إلى الضمير صار الحسنُ لـ(الوجه)؛ ليعود الضمير إلى موضعه ، فلَزِمَ من ذلكَ إضافة الشيء إلى نفسِهِ(١٤٠).

وذَكَرَ المبرّد أنّ الضمير المثنى في قول الشماخ: (جونتا مصطلاهما) يرجع إلى (الأعالي) لا إلى (الجارتين)؛ لأنّ (الأعالي) جمع على جهة الاتساع والمجاز ، وإنّما هو في الحقيقة (الأعليان)؛ لأنّ (الجارتينِ) لا تكون لهما أعالي كثيرة ، فهو بمنزلةِ قولهم: (رجلٌ عظيمُ المناكب) ، وإنّما له منكبانِ(١٤١).

وهذا الذي ذكره المبرّد مردود؛ لأنّه أكثر رداءة مما أنكره سيبويه ، إذ جعل ضمير الإثنين عائداً على جماعة ، وأضاف (الجونتينِ) إلى مضاف إلى ضمير (الجارتين) ، وإنّما (الجونتان) صفة لـ (الجارتين) ، فكانَ يجب أن يرجع الضمير إلى (الجارتين). وعلى هذا لابُدَّ للمبرد ان يقول: إنّه حمله على المعنى؛ لأنّ (الأعالي) في المعنى من سببِ

(الجارتين) ، إذ إن الألف واللام فيهما عوض من ضـمير (الجارتين) ، وهذا ضـعيف؛ وذلكَ لأنّه ينبغي أن يكون على حسب اللفظ ، وحمله على المعنى قليل[١٤٢] .

الخاتمة:

الحمدُ للهِ ، والصـلاةُ والسَّـلامُ على نبيّنا مُحَمَّدٍ ، وعلى آلهِ ، وصَـحْبِهِ ومَنْ وَالَاه ، بعدَ انتهاء بحثي بفضلِ اللهِ ومنّهِ ، عمَدْتُ إلى بيانِ أهمّ النتائج التي توصَّلتُ إليها:

١- لم يكن الزجاجي متعصبًا في آرائه ، ولا مقلِّدًا ، بل كان حرَّ الفكر مستقل الرأي ، وكان يميل إلى النَّحو البصري غالبًا ، والاستناد إلى آرائهم في أغلب مسائله.

٢- إنَّ بعضَ مآخذ النَّحويين واعتراضـاتهم لم تُصِـبْها الدِّقَّةُ في النَّقلِ عن الزَّجاجي؛ لأنَّ الأخير قد سارَ في أغلبِ آرائه وأحكامه النحويَّة وفقَ منهجِ سابقيه من العلماء أمثال سيبويه وغيره.

٣- إنَّ من الأمور التي التمسـها البحث اعتذارُ بعض العلماء للزَّجاجي في مسـائلَ قد ثبتَ فيها رأيُه هو الأقربُ للصَّواب من غيره ؛ كما فعل ابنُ عصفور في مسألة (أقسام الكلام) في باب المقدِّمات النَّحوية، وما فعله ابن أبي الربيع في مبحث المشتقات (مسألة إضافة اسم الفاعل لما بعده).

٤- إنَّ بعض مآخذ العلماء لم تكُن مُطابقةً لما ذكره الزَّجاجي في مسائله ؛ كما فعل ابنُ عصفور الإشبيلي في مسألة (حدّ الحرف) في المقدِّمات النحويَّة.

٥- كان للزجاجي آراءُ خاصَّـة به شـأنُه في ذلك شـأنُ غيره من العلماء الذين قبله من أمثال سـيبويه وابن السَّـرَّاج وغيرهما ، كما في مسـألة (حدّ الاسـم النكرة) ، ولا نجد في اعتراض العلماء عليه وجه ، فهو رأيٌ قد يكون صائبا أو لا يكون.

٦- انتصـر بعضُ العلماءِ للزجاجي كما فعل العلويّ في مسألة: الخلاف في قوله تعالى:﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ﴾ في باب النائب عن الفاعل ، وفقًا للقياس عند العرب.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الاندلسي: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- أسرار العربية ، أبو البركات الانباري: عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي العربي ، دمشق .

- الأصـــول في النحو ، ابن الســـراج: أبو بكر محمد بن ســـهل (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٣ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م
- الأعلام ، الزركلي: خير الـدين بن محمود بن محمـد بن علي بن فـارس الـدمشـــقي(ت ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين ، ط١٥ ، ٢٠٠٢م .
- أمالي ابن الشجري ، ضياء الدين أبو السعادات ، هبة الله بن علي بن حمزة (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- الإنصـاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصـريين ، والكوفيين ، أبو البركات الأنباري: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري النحوي (ت ٥٧٧هـ) ، مطبعة السعادة ، ط٤ ، ١٩٦١م.
- أوضـح المسـالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشـام الانصـاري: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله المصـري (ت ٧٦١هـــ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت .
- الإيضـاح العضـدي ، أبو علي الفارسـي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. حسـن شـاذلي فرهود ، كلية الآداب – جامعة الرياض ، ط١ ، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م .
- البسـيط في شـرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الأشـبيلي (ت ٦٨٨هـ) ، تحقيق ، د. عيّاد بن عيد الشـــبيتي ، دار الغرب ، الإســـلامي ، ط١ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصـــريين والكوفيين ، : أبو البقاء عبد الله بن الحســـين بن عبدالله (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الفكر الاسلامي ، بيروت – لبنان ، ١٣٩٦هـ .
- التذييل والتكميل في شـرح كتاب التسـهيل ، أبو حيان الاندلسـي ، محمد بن يوسـف بن علي بن يوسـف بن حيان أثير الدين ، تحقيق : د. حسـن هنداوي ، دار القلم – دمشـق ، ودار كنوز إشبيليا ، ط١ ، ١٤٢١ – ٢٠٠٠م .
- تسـهيل الفوائد وتكميل المقاصـد ، ابن مالك الطائي الجياني: جمال الدين محمد بن عبدالله (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .

- توجيه اللُّمع ، ابن الخباز: أحمد بن الحســين ، تحقيق : أ. د. فايز زكي محمد ذياب ، دار السلام ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
- الجُمل في النحو ، الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (ت ٣٤٠هـ) ، تحقيق: د. علي توفيق الحَمَد ، كلية الآداب – جامعة اليرموك ، اربد – الأردن ، مؤسسة الرسالة – دار الأمل ، ط١ ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- حاشــية الصــبّان على شــرح الأشــموني على ألفية ابن مالك ، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي(ت ١٢٠٦هـ) تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية .
- الحلل في إصــــلاح الخلل من كتاب الجمل : لأبي محمد عبدالله بن الســـيد البطليوســـي (٥٢١هـ) تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر ، العراق ١٩٨٠م.
- خزانة الأدب ولب لباب لســـان العرب ، البغدادي: عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٤ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، الأزهري: خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ) ، تحقيق : محمد باسـل عيون السـود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الاسترآباذي: محمد بن الحسن النحوي (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس – بنغازي ، ط٢ ، ١٩٩٦م .
- شـــرح الكافية الشـــافية ، ابن مالك: جمال الدين ابي عبد الله محمد بن عبدالله الطائي الجياني(ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : عبد المنعم هريدي ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، دار المأمون للتراث ، ط .
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، ابن هشام الانصاري(ت٧٦١هـ) ، تحقيق: أ. د. هادي نهر ، عمان – الأردن ، دار اليازوري العلمية للنشـــر والتوزيع . شـــرح المغني في النحو:
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، ابن هشام الانصاري(ت٧٦١هـ) ، تحقيق: أ. د. هادي نهر ، عمان – الأردن ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .
- شرح المفصل ، ابن يعيش: موفق الدين بن علي النحوي (ت ٦٤٣هـ) ، عنيت بطبعهِ ونشرهِ بأمر المشيخة ، إدارة الطباعة المنيرية – مصر .

- شرح الوافية نظم الكافية ، ابن الحاجب:أبو عمرو عثمان النحوي (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق: د. موسى بنّاي علوان العليلي ، مطبعة الآداب – النجف الأشرف ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
- شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير) ، ابن عصفور الاشبيلي: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام الانصاري: أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله المصري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع – القاهرة .
- شرح عيون الاعراب ، المجاشعي: أبو الحسن عبيد الله بن أحمد علي بن فضّال (ت ٤٧٩هـ) ، تحقيق : د. حنّا جميل حدّاد ، مكتبة المنار ، الأردن – الزرقاء ، ١٩٨٥م .
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، جمعة ، خالد عبد الكريم ، الدار الشرقية ، ١٩٨٩م ، ط٢.
- الغرة المخفية لابن الخباز (ت٦٣٩هـ) في شرح الدرة الألفية: تحقيق حامد محمد العبدلي ، ط/١ ، مطبعة اليرموك ، بغداد ، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- الكتاب ، سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني (ت ١٠٦٧هـ) ، مكتبة المثنى – بغداد ، ١٩٤١م .
- اللُّمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جِنّي(ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : د. سميح أبو مغلي ، عمان – دار مجدلاوي للنشر ، ١٩٨٨م .
- المرتجل ، ابن الخشاب: أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت ٥٦٧هـ) ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .
- معاني القرآن ، الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ، ط١ .
- معجم المؤلّفين ، عمر كحالة بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني (ت ١٤٠٨هـ) ، مكتبة المثنى – بيروت ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .
- المفصل في علم العربية ، الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق: د. فخر صالح قدارة ، دار عمار ، ط١ ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

- المقتصد في شرح الايضاح ، عبد القاهر الجرجاني: أبو بكر بن عبد الرحمن ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد – بغداد ، ١٩٨٢م .
- المقتضب ، المبرِّد: أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي ، العلوي: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن يوسف (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق : د. هادي عبدالله ناجي ، مكتبة الرشيد ، المملكة العربية السعودية – الرياض ، ط١ ، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م .
- هدية العارفين : البغدادي ، إسماعيل باشا (ت ١٣٣٩هـ) ، د.ط ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، د. ت .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) ، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

Sources and References:

- Sipping the Beat from Lisan al-Arab, Abu Hayyan al-Andalusi: Muhammad ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan Athir al-Din (d. 745 AH), edited by: Dr. Rajab Othman Muhammad, Al-Khanji Library, Cairo, 1st ed., 1418 AH - 1998 AD.
- Secrets of Arabic, Abu al-Barakat al-Anbari: Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Abi Saeed (d. 577 AH), edited by: Muhammad Bahjat al-Baytar, Arab Scientific Academy, Damascus.
- Fundamentals of Grammar, Ibn al-Sarraj: Abu Bakr Muhammad ibn Sahl (d. 316 AH), edited by: Abdul Hussein al-Fatli, Al-Risalah Foundation - Beirut, 3rd ed., 1417 AH - 1996 AD.
- Al-A'lam, al-Zarkali: Khair al-Din ibn Mahmoud ibn Muhammad ibn Ali ibn Faris al-Dimashqi (d. 1396 AH), Dar al-Ilm lil-Malayin, 15th ed., 2002 AD.
- Amali Ibn Al-Shajari, Diaa Al-Din Abu Al-Saadat, Hibat Allah bin Ali bin Hamza (d. 542 AH), edited by: Dr. Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, Al-Khanji Library - Cairo, 1st ed., 1413 AH - 1992 AD.
- Al-Insaf in the issues of disagreement between grammarians: Basrans and Kufans, Abu Al-Barakat Al-Anbari: Abdul Rahman bin Muhammad bin Ubaid Allah Al-Ansari Al-Nahwi (d. 577 AH), Al-Saada Press, 4th ed., 1961 AD.
- The clearest paths to Ibn Malik's Alfiyyah, Ibn Hisham Al-Ansari: Jamal Al-Din Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah Al-Masry

(d. 761 AH), edited by: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Publications of the Modern Library, Sidon - Beirut.
- Al-Idah Al-Adhdi, Abu Ali Al-Farsi (d. 377 AH), edited by: Dr. Hassan Shadhli Farhoud, Faculty of Arts - University of Riyadh, 1st ed., 1389 AH - 1969 AD.
- Al-Basit in explaining the sentences of Al-Zajjaji, Ibn Abi Al-Rabi': Ubaid Allah bin Ahmed bin Ubaid Allah Al-Ashbili (d. 688 AH), edited by Dr. Ayyad bin Eid Al-Shabiti, Dar Al-Gharb, Al-Islami, 1st ed., 1407 AH - 1986 AD.
- Al-Tabyeen on the doctrines of the Basran and Kufi grammarians, Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah (d. 616 AH), edited by: Dr. Abdul Rahman bin Suleiman Al-Uthaymeen, Dar Al-Fikr Al-Islami, Beirut - Lebanon, 1396 AH.
- Al-Tadheel and Al-Takmil in explaining the book Al-Tashil, Abu Hayyan Al-Andalusi, Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan Athir Al-Din, edited by: Dr. Hassan Handawi, Dar Al-Qalam - Damascus, and Dar Kunuz Ishbilia, 1st ed., 1421 - 2000 AD.
- Facilitating the benefits and completing the purposes, Ibn Malik Al-Ta'i Al-Jayyani: Jamal Al-Din Muhammad bin Abdullah (d. 672 AH), edited by: Muhammad Kamil Barakat, Dar Al-Kitab Al-Arabi for Printing and Publishing, 1387 AH - 1967 AD.
- Guidance of the brilliance, Ibn Al-Khabbaz: Ahmad bin Al-Hussein, edited by: Prof. Dr. Fayez Zaki Muhammad Dhiyab, Dar Al-Salam, Cairo, 2nd ed., 1428 AH - 2007 AD.
- Sentences in grammar, Al-Zajjaji: Abu Al-Qasim Abdul Rahman bin Ishaq (d. 340 AH), edited by: Dr. Ali Tawfiq Al-Hamad, Faculty of Arts - Yarmouk University, Irbid - Jordan, Al-Risala Foundation - Dar Al-Amal, 1st ed., 1404 AH - 1984 AD.
- Al-Sabban's Commentary on Al-Ashmouni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Sabban Al-Shafi'i (d. 1206 AH), edited by: Taha Abdul-Raouf Saad, Al-Tawfiqiya Library.
- Al-Halal fi Islah Al-Khalal from the Book of Al-Jamal: by Abu Muhammad Abdullah bin Al-Sayyid Al-Batalyusi (521 AH), edited by Saeed Abdul-Karim Saudi, Dar Al-Rashid for Publishing, Iraq 1980 AD.
- The Treasury of Literature and the Core of the Core of the Arabic Language, Al-Baghdadi: Abdul-Qader bin Omar (d. 1093 AH), edited

by: Abdul-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library - Cairo, 4th ed., 1418 AH - 1997 AD.
- Explanation of the statement on the clarification or the statement of the content of the clarification in grammar, Al-Azhari: Khalid bin Abdullah (d. 905 AH), edited by: Muhammad Basil Ayoun Al-Sud, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1421 AH - 2000 AD.
- Explanation of Al-Radhi on Al-Kafiya, Radhi Al-Din Al-Istarabadi: Muhammad bin Al-Hasan Al-Nahwi (d. 686 AH), edited by: Youssef Hassan Omar, Publications of the University of Garyounis - Benghazi, 2nd edition, 1996 AD.
- Explanation of Al-Kafiya Al-Shafiyyah, Ibn Malik: Jamal Al-Din Abi Abdullah Muhammad bin Abdullah Al-Ta'i Al-Jayyani (d. 672 AH), edited by: Abdul-Moneim Haridi, Umm Al-Qura University - Makkah Al-Mukarramah, Dar Al-Ma'mun for Heritage, 1st edition.
- Explanation of Al-Lamhat Al-Badriya in the science of Arabic language, Ibn Hisham Al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Prof. Dr. Hadi Nahar, Amman - Jordan, Dar Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution. Explanation of Al-Mughni in Grammar:
- Explanation of Al-Lamhah Al-Badriya in the Science of Arabic Language, Ibn Hisham Al-Ansari (d. 761 AH), Investigation: Prof. Dr. Hadi Nahar, Amman - Jordan, Dar Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution.
- Explanation of Al-Mufassal, Ibn Ya'ish: Muwaffaq Al-Din bin Ali Al-Nahwi (d. 643 AH), I took care of printing and publishing it by order of the Sheikhdom, Al-Munira Printing Administration - Egypt.
- Explanation of Al-Wafiya Nazm Al-Kafiya, Ibn Al-Hajib: Abu Amr Othman Al-Nahwi (d. 646 AH), Investigation: Dr. Musa Binnai Alwan Al-Alili, Al-Adab Press - Najaf Al-Ashraf, 1400 AH - 1980 AD.
- Explanation of Jumal Al-Zajjaji (The Great Explanation), Ibn Asfour Al-Ishbili: Abu Al-Hasan Ali bin Mumin bin Muhammad bin Ali Al-Hadrami (d. 669 AH), edited by: Dr. Sahib Abu Janah.
- Explanation of Shudhur Al-Dhahab in Knowing the Speech of the Arabs, Ibn Hisham Al-Ansari: Abu Muhammad Abdullah Jamal Al-Din bin Yusuf bin Ahmad bin Abdullah Al-Masry (d. 761 AH), edited by: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Tala'i for Publishing and Distribution - Cairo.
- Explanation of Uyun Al-A'rab, Al-Majashi: Abu Al-Hasan Ubaid Allah bin Ahmad Ali bin Fadhal (d. 479 AH), edited by: Dr. Hanna Jamil Haddad, Al-Manar Library, Jordan - Zarqa, 1985 AD.

- Evidence of poetry in the book of Sibawayh, Juma, Khaled Abdul Karim, Dar Al-Sharqiya, 1989 AD, 2nd edition.
- Al-Ghura Al-Makhfiyya by Ibn Al-Khabbaz (d. 639 AH) in the explanation of Al-Durra Al-Alfiyya: edited by Hamid Muhammad Al-Abdali, 1st edition, Al-Yarmouk Press, Baghdad, 1410 AH - 1990 AD.
- The book, Sibawayh: Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, edited by: Abdul Salam Haroun, Al-Khanji Library - Cairo, 3rd edition, 1408 AH, 1988 AD.
- Kashf Al-Zunun about the names of books and arts, Haji Khalifa: Mustafa bin Abdullah Katib Jalabi Al-Qastantini (d. 1067 AH), Al-Muthanna Library - Baghdad, 1941 AD.
- Al-Lum'a fi al-Arabiyyah, Abu al-Fath Uthman ibn Jinni (d. 392 AH), edited by: Dr. Samih Abu Mughli, Amman - Majdalawi Publishing House, 1988 AD.
- Al-Murtajall, Ibn al-Khashab: Abu Muhammad Abdullah ibn Ahmad (d. 567 AH), edited by: Ali Haidar, Damascus, 1392 AH - 1972 AD.
- The Meanings of the Qur'an, al-Farra': Abu Zakariya Yahya ibn Ziyad ibn Abdullah ibn Manzur al-Daylami (d. 207 AH), edited by: Ahmad Yusuf al-Najati, Muhammad Ali al-Najjar, Abdul Fattah Ismail al-Shalabi, Dar al-Masriya for Authorship and Translation - Egypt, 1st ed.
- Dictionary of Authors, Omar Kahala ibn Rida ibn Muhammad Raghib ibn Abdul Ghani (d. 1408 AH), al-Muthanna Library - Beirut, Dar Ihya al-Turath al-Arabi - Beirut.
- Al-Mufassal fi Ilm Al-Arabiyyah, Al-Zamakhshari: Abu Al-Qasim Mahmoud bin Omar (d. 538 AH), edited by: Dr. Fakhr Saleh Qadara, Dar Ammar, 1st edition, 1425 AH - 2004 AD.
- Al-Muqtasid fi Sharh Al-Idah, Abdul Qaher Al-Jurjani: Abu Bakr bin Abdul Rahman, edited by: Dr. Kazim Bahr Al-Marjan, Dar Al-Rashid - Baghdad, 1982 AD.
- Al-Muqtabas, Al-Mubarrad: Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abdul Khaliq Udayma, Cairo, 1415 AH - 1994 AD.
- Al-Minhaj fi Sharh Jumal Al-Zajjaji, Al-Alawi: Yahya bin Hamza bin Ali bin Ibrahim bin Yusuf (d. 749 AH), edited by: Dr. Hadi Abdullah Naji, Al-Rasheed Library, Kingdom of Saudi Arabia - Riyadh, 1st ed., 1430 AH - 2009 AD.
- Hadiyyat Al-Arifin: Al-Baghdadi, Ismail Pasha (d. 1339 AH), no date, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, Beirut - Lebanon, no date.

- Huma Al-Hawameh in Explaining Jami' Al-Jawame', Jalal Al-Din Al-Suyuti: Abd Al-Rahman bin Abi Bakr (d. 911 AH), edited by: Dr. Abd Al-Aal Salem Makram, Al-Risala Foundation, 1413 AH - 1992 AD.

الهوامش

(١) ينظر هدية العارفين 1/176 ، والأعلام1/111 ، ومعجم المؤلِّفين رضا كحَّالة 10/ 158 .

(٢) كشف الظنون حاجي خليفة : 1751 ، وهدية العارفين 2/176 ، والأعلام 6/201 ، ومعجم المؤلِّفين 10/158.

(٣) الأعلام :6/201

(٤) هدية العارفين 2/176 ، ومعجم المؤلِّفين 10/158

(٥) معجم المؤلِّفين 10/158.

(٦) ينظر هدية العارفين2/176 والأعلام 6/201، ، ومعجم المؤلِّفين 1/158.

(٧) ينظر هدية العارفين2/176 والأعلام 6/201 ، ومعجم المؤلِّفين 1/158.

(٨) في كشف الظنون (الميلاني) : 1751

(٩) ينظر : هدية العارفين 2/176 ، والأعلام 6/201.

(10) شرح المغني في النحو: 19 ، وينظر: الجمل للزجاجي: 1

(11) شرح جمل الزجاجي: 1/85.

(12) المصدر نفسه ، وينظر: شرح المغني في النحو: 19.

(13) الكتاب: 1/2.

(14) ينظر المقتضب: 1/3.

(15) شرح المغني في النحو : 19 ، وينظر الأصول: 1/36.

(16) ينظر الإيضاح العضدي: 6.

(17) ينظر اللمع: 7.

(18) ينظر شرح المغني في النحو: 20.

(19) شرح جمل الزجاجي: 1/87.

(20) شرح المغني في النحو 22 ، وينظر: الجمل: 1.

(21) ينظر اللمع: 7.

(22) شرح جمل الزجاجي: 1/90.

(23) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: 59

(24) شرح المغني في النحو 22 ، وينظر: شرح الوافية نظم الكافية: 1/126 ، وشرح المغني في النحو: 21.

(25) الجمل: 1.

(26) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/95 ، وشرح المغني في النحو: 24.
(27) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/95- 96.
(28) ينظر: ينظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: 1/153.
(29) ينظر: البسيط في شرح الجمل: 1/167.
(30) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/95 –96
(31) ينظر: الكتاب :1/2 ، والأصول :1/41 ، و الإيضاح العضدي :1/7 ، وشرح شذور الذهب:14 .
(32) الجمل:1 ، وينظر: شرح المغني في النحو: 32.
(33) شرح جمل الزجاجي: 1/100 – 101 ، وينظر: شرح المغني في النحو: 32.
(34) ينظر: الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل: 74
(35) ينظر: شرح المغني في النحو: 32.
(36) الكتاب: 1/2.
(37) ينظر: الإيضاح العضدي :1/8 .
(38) ينظر: المقتصد : 1/84 – 85 .
(39) ينظر: المفصل :2/176 ، وينظر :أمالي ابن الحاجب: 82-2/81 .
(40) ينظر: أسرار العربية : 12.
(41) ينظر: شرح المفصّل : 3-8/2 .
(42) ينظر: الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل: 75
(43) ينظر: المصدر نفسه ، وشرح المغني في النّحو: 34.
(44) ينظر: الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل: 75.
(45) ينظر: شرح المغني في النّحو: 34.
(46) قائله مجهول ، وهو من شواهد : الكتاب :2/44 ، والمفصّل : 2/66 ، والأمالي الشجرية : 2/260 ، وأسرار العربية : 32، وحاشية الصبان :3/267 ، وخزانة الأدب :3/219 .
(47) الجمل :299 .
(48) شرح جمل الزجاجيّ:2/400 –401 .
(49) التذييل والتكميل: 8/20.
(50) ينظر :الكتاب :2/43 ، المقتضب : 3/173 ، المفصّل : 2/66 ، تسهيل الفوائد : 95 ، شرح شذور الذهب : 98 –99 ، همع الهوامع : 1/208 –209 .
(51) شرح المغني في النحو: 41 ، وينظر :المقتصد :1/141 ، المرتجل :103 ، أسرار العربية :32 ، شرح الكافية (الاسترآباذيّ) :2/125 ، همع الهوامع :1/28 .

(52) شرح المغني في النحو: 42 ، وينظر :الكتاب :2/44 ، والمفصّل : 2/66 ، وتسهيل الفوائد :95 ، وإرتشاف الضرب:2/249 ، وأوضح المسالك :3/154 ، وشرح التصريح : 2/226 ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه :420–419 ، وشرح المغني في النحو : 42.

(53) ينظر : تسهيل الفوائد :95 ، وشرح الكافية الشافية :2/126 ، وإرتشاف الضرب :2/249 ، وشرح شذور الذهب :100 ، وشرح التصريح :2/226 ، وهمع الهوامع : 1/209 ، وحاشية الصبان : 3/267 ، وشرح المغني في النحو: 42.

(54) شرح المغني في النحو: 42 ، وينظر : شرح جمل الزجّاجيّ (ابن عصفور) : 2/400 –410 ، شرح الكافية الشافية: 2/126 ، شرح شذور الذهب : 100 ، شرح التصريح : 2/226 ، حاشية الصبان :3/267 .

(55) ينظر :الكتاب :2/43 ، تسهيل الفوائد :95 ، إرتشاف الضرب :2/249 ، شرح شذور الذهب :100 ، شرح التصريح :2/226 ، همع الهوامع :1/209 ، حاشية الصبان :3/267 ، و شرح المغني في النحو: 42.

(56) جمل الزَّجاجيّ: 9.

(57) شرح جمل الزجاجي(ابن عصفور): 1/153 ، وينظر: شرح المغني في النحو:46.

(58) البسيط في شرح الجمل:1/ 256

(59) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 1/13.

(60) ينظر : رصف المباني :340–339 ، وشرح المغني في النحو:47.

(61) ينظر : الكتاب: 1/18 ، وشرح جمل الزجاجي(ابن عصفور): 1/ 90 ، والتذييل والتكميل: 1/301 ، و شرح المغني في النحو: 46.

(٦٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي(ابن عصفور): ١/ ٩٠ ، والتذييل والتكميل: ٣٠١/١ ، و شرح المغني في النحو: ٤٦.

(63) ينظر: شرح عيون الإعراب:60. وشرح المغني في النحو:48.

(64) الجمل: 14 ، وينظر: شرح المغني في النحو: 56.

(65) المنهاج في شرح جمل الزجاجي: 1/219.

(66) المنهاج في شرح جمل الزجاجي: 1/219.

(67) شرح الكافية نظم الوافية: 306 ، وينظر: شرح المغني في النحو: ٥٦.

(68) ينظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: ٢١٩/١.

(69) الكتاب: 1/422.

(70) الأصول في النحو: 1/148 ، وينظر: شرح المغني في النحو: 56.

(71) أسرار العربية: 341.

(72) همع الهوامع: 1/218 ، وينظر: شرح المغني في النحو: 56.

(73) الجمل: 36– 37و وينظر : شرح المغني في النحو: 63.

(74) البسيط في شرح الجمل: 1/546.

(75) ينظر المصدر نفسه ، ينظر : شرح المغني في النحو: 64.

(76) الحلل في إصلاح الخلل: 150

(77) ينظر: الإيضاح العضدي: 37 ، والمفصل في صنعة الإعراب: 44 ، وأسرار العربية: 75.

(78) ينظر الإيضاح العضدي: 37.

(79) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 44

(80) ينظر: أسرار العربية: 75.

(81) ينظر: تمهيد القواعد: 2/993 ، والتذييل والتكميل: 6-4/5.

(82) ينظر: التذييل والتكميل:4 /6.

(83) ينظر: الأصول في النَّحو: 1/68

(84) ينظر: إرتشاف الضرب :46-2/45

(85) ينظر: شرح اللمحة البدرية :1/375.

(86) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ:1/548 .

(87) جمل الزجّاجيّ: 88. ، وينظر شرح المغني في النَّحو: 89.

(88) البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ:2/959 .

(89) المصدر نفسه .

(90) ينظر: الجمل: 21.

(91) ينظر: شرح المغني في النَّحو: 89.

(92) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 1/316 ، وتوجيه اللمع: 128.

(93) شرح المفصل: 4/307.

(94) ينظر: شرح الكافية: 1/83 ، وشرح شذور الذهب: 161-160 ، وحاشية الصبان : 63-2/62 ، والمنهاج في القواعد والإعراب: 78 .

(95) شرح المغني في النحو: 93 ، وينظر: الجمل : 78

(96) ينظر: الجمل : 78 ، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/544.

(97) ينظر: شرح عيون الأخبار: 242.

(98) شرح جمل الزجاجي: 1/544.

(99) البسيط في شرح الجمل: 2/973 ، وينظر: شرح المغني في النحو: 94.

(100) ينظر: المنهاج في شرح الجمل: 1/367.

(101) ينظر: الكتاب : 20-1/19.

(102) ينظر: المقتضب : 4/50 ، وشرح عيون الإعراب: 243-242 ، والحلل في إصلاح الخلل : 210 ، وإرتشاف الضرب 187-20/186.

(103) ينظر: شرح المغني في النحو: 94.

(104) ينظر: الحلل في اصلاح الخلل: 2/210.

(105) ينظر: شرح المغني في النحو: ٩٥.

(106) شرح جمل الزجّاجيّ: ١٩٢ .

(107) ينظر : معاني القرآن (الفرّاء) :١/٣٨٢-٣٨٣ ، والانصاف : ٦٨٩/٢ ، والتبيين : ٥٧٧/١.

(108) المنهاج في شرح جمل الزجّاجيّ: ٢٠١/١ ، وينظر: شرح المغني في النحو : ٩٦.

(109) ينظر : الكتاب : 1/123-125 ، والمقتضب : 4/52 ، والغرّة المخفية : 1/303-304 ، وشرح التصريح: 1/287-288 ، وشرح المغني في النحو : 96.

(110) شرح المغني في النحو: 114 ، وينظر الجمل :84.

(111) البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ :2/1010.

(112) ينظر: الكتاب: 1/82 ، 87 ، المقتضب :4/148-149 ، المفصّل:2/121 ، شرح المفصّل :6/76.

(113) ينظر: شرح المفصّل :6/76.

(114) ينظر: الكتاب:1/82-83 ، معاني القرآن (الفرّاء) :2/202 ، المقتضب:4/148-149 ، الأصول :1/145-148 ، مجالس العلماء:144 ، المرتجل:236 ، شرح المفصّل :6/76.

(115) شرح المغني في النحو: 114 ، ينظر: الكتاب:1/87 ، المقتضب:4/148 ، الإيضاح العضدي :1/142 ، المقتصد:1/506 ، الغرّة المخفية:2/481 ، شرح المفصّل :6/76-77.

(116) ينظر: إرتشاف الضرب: 3/185 ، الجامع الصغير:154 ، همع الهوامع :2/96.

(117) ينظر: إرتشاف الضرب :3/185.

(118) ينظر: إرتشاف الضرب: 3/185 ، همع الهوامع :2/96.

(119) همع الهوامع :2/96.

(120) شرح المغني في النحو: 122 ، وينظر: الجمل: 90.

(121) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ:2/1040.

(122)ينظر: الأصول:1/148-149 ، المرتجل:237 ، البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ:2/1040 ، شرح الكافية (الاسترآباذيّ): 1/274 ، المنهاج في شرح جمل الزجّاجيّ:1/212 ، شرح شذور الذهب: 327 ، همع الهوامع :2/48.

(123) ينظر: شرح المغني في النحو: 122 .

(124) شرح المغني في النحو: 122 ، وينظر: البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ: 2/1040.

(125) شرح المغني في النحو:126 ، وينظر: الجمل: 98.

(126) ينظر: شرح جمل الزجّاجيّ :1/572-573.

(127) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ: 2/1100.

(128) ينظر: المنهاج في شرح جمل الزجّاجيّ: 1/220-221.

(129) ينظر: شرح جمل الزجّاجيّ: 1/573.

(130) ينظر: المصدر نفسه.

(131) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ: 1101-2/1100 ، هامش :1102-2/1101 ، المنهاج في شرح جمل الزجّاجيّ :1/221.

(132) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 335-2/334 ، شرح المفصّل :6/86.

(133) شرح المغني في النحو: 124 ، وينظر: الأشباه والنظائر :108-3/107.

(134) البيت في ديوانه: 309-307 ، هو من شواهد :الكتاب :1/102 ، والخصائص :2/420 ، المفصّل: 2/124 ، والمقرّب:156 ، والرواية في الديوان: أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّج الركبُ فيهما... قدْ أَنَى لِبلاهُمَا.

(135) الكتاب: 1/102.

(136) شرح المغني في النحو : 125 ، وينظر: المقتصد :549-548 ، النكت:301-1/300 ، الحلل في إصلاح الخلل:224-223 ، شرح الكافية (الاسترآباذيّ): 1/284 ، 208-2/207 ، همع الهوامع :2/99.

(١٣٧) ينظر: شرح الكافية (الاسترآباذيّ): ٢٠٨/٢ ، شرح الكافية (ابن جماعة):٣٤٤-٣٤٥.

(138) شرح المغني في النحو :126 ، وينظر: المقتصد: 549-1/548 ، النكت: 301-1/300 ، الحلل في إصلاح الخلل :225-224 ، شرح المفصّل :87-6/86 ، شرح الكافية (الاسترآباديّ) :208-2/207.

(139) ينظر: النكت: 1/301 ، الحلل في إصلاح الخلل: 224 ، شرح جمل الزجّاجيّ (ابن عصفور) :1/573.

(140) شرح المغني في النحو : 126 ، وينظر: شرح أبيات سيبويه (السيرافيّ) :8-1/7 ، المقتصد: 550-1/548 ، شرح المقدمة المحسبة: 335-2/334 ، الحلل في إصلاح الخلل:226-225 ، الغرّة المخفية:2/491 ، الإيضاح في شرح المفصّل :1/652 ، شرح الكافية (الاسترآباذيّ) :208-2/207.

(141) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل: 226.

(142) ينظر: الخصائص: 421-2/420 ، الحلل في إصلاح الخلل :226 ، شرح المفصّل: 87-6/86 ، شرح جمل الزجّاجيّ (ابن عصفور): 1/574 ، شرح الكافية (الاسترآباذيّ): 1/284 ، 2/208 ، شرح أبيات سيبويه (السيرافيّ) :11-1/10.